شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

عمل لا يليق ببارزاني

البريد الالكتروني الشخصي وبريد موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" حملا إليّ خلال اليومين الماضيين من أكثر من صديقة وصديق شريط فيديو لم استطع إكماله في المرتين اللتين حاولت فيهما ذلك، فقد انتابني شعور بالخجل وبالأسف من أجل شخص يمكنني الزعم بأنني من أصدقائه منذ سنين.

الشريط يتضمن أغنية راقصة تمتدح رئيس إقليم كردستان وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني وتتغنى بخصاله بالطريقة التي كانت شائعة في حقبة الدكتاتوريات العربية والشرق الأوسطية التي تُشارف الآن على النهاية.

والأغنية التي عنوانها ومطلعها "بنحبك بارزاني" من الواضح أنها معمولة خارج الإقليم، فالكلام بلهجة بلاد الشام والرقص المصاحب شامي أيضاً (الدبكة) والشركة المنتجة تحمل اسم "عامودا" البلدة الكردية في شمال شرق سوريا، والمروّج لها موقع "هايدي. نت" الالكتروني المتخصص بالأغاني الكردية، بيد أن هذا كله لم يخفف من الشعور المزعج الذي انتابني وجعلني لا أواصل متابعة الشريط.

ليس السيد مسعود بارزاني في حاجة إلى أغنية كهذه، إلا إذا زحف إليه المرض المستوطن لدينا هنا في بغداد، أعني مرض النزعة للهيمنة والاستحواذ والتسلط الذي يسمم حياتنا السياسية والعامة برمتها (مصاب به والعياذ بالله كل زعماء الكتل والائتلافات والأحزاب النافذة في الدولة والذين يلهجون بذكر الديمقراطية ليلاً نهاراً، بل إن المرض اجتاح الكثير من المساعدين والمستشارين وأضرابهم).

ليس الرئيس بارزاني في حاجة لأن يكون دكتاتوراً، أو أن يراه البعض في صورة الدكتاتوريين العرب والشرق أوسطيين الذين انتهوا الآن (ومنهم من ينتظر)، وكان ثمة من يدبّج لهم قصائد المديح ويؤلف الأغاني ويلحنها ويؤديها تزلفاً وارتزاقاً، ولم ينفعهم هذا في شيء عندما حانت ساعة الحقيقة.

السيد مسعود بارزاني هو ابن مصطفى بارزاني الذي يحبه ملايين الكرد في مختلف أجزاء كردستان من دون أن يرى الكثير منهم حتى صورته أو يستمعوا إلى أغنية تعدد خصاله وتستعيد تاريخه الثوري.

صدام حسين أغرق العراق بملايين الصور وبالمئات من التماثيل العملاقة، ولم ينفعه ذلك في شيء. ولا أشك في أن الرئيس بارزاني يُدرك أن افتتاح مستشفى أو مدرسة أو معمل في مدينة كردية أو إيصال الكهرباء إلى قرية نائية أو شق طريق في المناطق الجبلية الوعرة يجلب له من الحب ما لا تستطيع أن تفعله عشرة ملايين صورة زاهية الألوان أو ١٠٠ اغنية من النوع الذي أُرسل لي عبر البريد الالكتروني وفيسبوك.

أعرف أن الرئيس بارزاني يستمع جيداً لمن يحدثه، وانه قاريء جيد للكتب والصحف، وأستغل هذه الخصيصة لأشير عليه بطلب سحب الأغنية المذكورة من التداول في المواقع الالكترونية وسواها. إن له الحق في طلب كهذا فهي تمسّه شخصياً .. إنها تسيء إليه، ومن حقه الاعتراض على ما كل ما فيه مساس بشخصه.

الرئيس بارزاني، اسمعها من صديق يُصدقك القول إنك لا تحتاج الى أغنية كهذه، ونحن لا نحتاج إلى مثلها بل أننا في أمسّ الحاجة الى ما يعزز لدينا الأمل بالخلاص من المرض المزمن للحكم في بلادنا والداء الخبيث لحكامها؛ الدكتاتورية.

طالباني يستقبل رئيس مجلس القضاء الاعلى

□ بغداد / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني مساء امس الاحد في بغداد رئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود.

و تم خلال اللقاء، التباحث حول الاوضاع السياسية في البلاد واهم المعوقات التي تقف بوجه تقدم العملية السياسية، كما استعرض طالباني فحوى لقاءاته مع رؤساء وممثلي الكتل السياسية وتصوراتهم لحل القضايا العالقة.

وفي جانب اخر من اللقاء، اكد رئيس الجمهورية اهمية تظافر الجهود والعمل على حماية الدستور واحترام القضاء واستقلاليته، فضلا عن تفعيل الاليات الكفيلة باحترام حقوق الانسان وحقوق المعتقلين، سيما وان هذه الخطوة ستساهم في ترسيخ دعائم الدولة الحديثة التي ناضل العراقيون كثيرا من اجل بناءها.

وكان المحمود قد قدم في مستهل اللقاء نبذة عن سير شؤون القضاء ومتابعة السجون والمعتقلات، مشيرا الى اهم المعوقات التي تعرقل عملهم بشكل افضل، مؤكدا لفخامته انه سيشكل العديد من اللجان للبت في مصير المعتقلين باسرع وقت ممكن.

و اكد رئيس مجلس القضاء الاعلى على اهمية الدعم الذي يقدمه الرئيس في متابعة سير القضاء والاهتمام بضمان استقلاليته، كون فخامته حاميا للدستور و ساهرا عليه.

طالباني اثناء استقباله المحمود

بعضهم يخشى أن تكون الزيارة تكراراً لتجربة صدام في التسلح

نواب: المالكي يستبدل روسيا بأميركا ويهرب من البنى التحتية

□ بغداد / مؤيد الطيب

أكد النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون أن "أي زيارة يقوم بها رئيس الوزراء لأي دولة تعتبر حقاً تمتلكه الحكومة في تبادل الزيارات مع الدول، وعقد الاتفاقيات، لأن البلد يحتاج اليوم لاتفاقات اقتصادية وسياسية"، لكنه استدرك بالقول "بالنسبة لشراء السلاح من روسيا فقد كانت الدول العربية تقوم بشراء السلاح من الإتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، لوجود قضية فلسطين وكثرة الحروب"، وتابع "ان قمع حركات التحرر في الدول العربية كان يتم بسلاح روسي. ونظام صدام السابق بعد سنة ١٩٧٢ كان يشتري السلاح والطائرات من الإتحاد السوفيتي، لقمع الحركات الثورية العربية والكردية، لكن الآن الوضع قد تغير في كل الدول العربية وفي البلاد، والعالم كله يتجه إلى الإتحاد الأوربي وليس إلى روسيا، وتطوير الأنظمة الاتحادية الديمقراطية وكذلك التبادل التجاري وشراء ما تحتاجه الدولة، لكن في ما يخص روسيا وزيارة رئيس الحكومة لها في هذا الوقت فنحن الآن بحاجة لتطوير علاقتنا مع الدول التي تستطيع ان تدعمنا من الناحية الاقتصادية وناحية تثبيت النظام الاتحادي والديمقراطي في البلاد، أكثر مما نحتاجه من صرف هذا المبلغ الكبير لشراء الأسلحة".

وأضاف السعدون في تصريح لمراسل "المدى" أمس إن "منطقة الشرق الأوسط ككل تتذكر موقف روسيا من انتفاضة الشعب السوري ووقوفها مع نظام بشار الأسد ضد شعبه، ويجب علينا وضع هذا الموضوع في نظر الاعتبار، لذلك نرى ان زيارة المالكي لروسيا عليها الكثير من الملاحظات في الوقت الحالي، فأن شراء الأسلحة من روسيا قد توقف منذ زمن طويل، وإذا أردنا بناء الدولة المدنية بنظام ديمقراطي فعلينا أولاً بناء النظام الدستوري ونظامنا الاتحادي وبعد ذلك نفكر بكيفية توطيد علاقاتنا مع الدول التي وقفت معنا في تغيير النظام السابق، فالكل يعرف أن الموقف الأوربي والأميركي كان مساندا لعملية التغيير والقضاء على النظام الدكتاتوري، مع العلم بان موقف روسيا لم يكن واضحا جداً في عملية التغيير".

وأوضح السعدون "ستكون هناك مؤشرات كثيرة على العلاقة بين حكومتنا والحكومة الروسية، وطبعا الحليف الصديق الأميركي والاتفاقية الإستراتيجية مع الحكومة الأمريكية، يجب أن نأخذها بنظر الاعتبار في مثل هذه المواقف، لأن هذه الزيارة ستؤثر فيها سلباً، وربما تؤثر في الكثير من العلاقات الدولية والعربية"، وتابع "نحن لم نقر حتى الآن قانون البنى التحتية، الذي يريد إقراره رئيس الوزراء نوري المالكي بعد زيارته للبرلمان، والآن يتخلى عنه من اجل صفقة أسلحة في وقت إقراره، ونحتاج الأموال للبناء، فكيف ندفع مليارات الدولارات لشراء الأسلحة ونحن بحاجة لصرف الأموال على بناء وإعمار البنى التحتية، والقيام باستثمارات كبيرة في البلاد".

فيما أكد النائب عن كتلة الأحرار عضو لجنة الأمن والدفاع حاكم الزاملي إن "من الضروري أن تقوم الحكومة بفتح آفاق جديدة مع دول أخرى بدل أمريكا في تسليح الجيش، خاصة ونحن نعرف بأن الحكومة الأميركية تضغط على حكومة المالكي في عدم توسيع مصادر السلاح لدينا، ولهذا فان إيجاد البديل ضروري خاصة وان حكومة واشنطن غير صادقة ولم تلتزم بالاتفاقية الإستراتيجية مع حكومتنا، ومن المؤكد إن هناك اتفاقيات تجارية واقتصادية ستتضمنها الزيارة".

وأضاف الزاملي في تصريح لـ"المدى" أمس إن "علاقتنا مع روسيا في مجال التسليح جيدة منذ أيام نظام صدام، ولدينا خبراء وكادر وسطي متمثل بضباط ونواب ضباط لديهم خبرة في استعمال الأسلحة والأجهزة العسكرية من منظومات صواريخ وأجهزة رادار، وهذا يجعلنا لا نحتاج لتدريب وخبرات خارجية جديدة، وأعتقد بأن تسليح الجيش بهذه الطريقة سيصب في أمن البلد، لأننا نحتاج لأنظمة مراقبة وتجسس تسهم بشكل فاعل في استقرار الوضع الأمني".

وأشار الزاملي إلى ان "قانون البنى التحتية سيقر في البرلمان بدون الحاجة لوجود المالكي، ونواب دولة القانون يعملون على الترويج له منذ أول يوم طرح في البرلمان، وكتلة الأحرار موافقة عليه أيضاً بسبب الضغط والتحشيد والمطالبات التي تروج له في البرلمان"، وأضاف الزاملي "نقول هذا مع علمنا أن قانون البنى التحتية لن يقدم شيئاً، ونعرف جيداً أن أكثر من ٦٥٠ مليار دولار قد صرفت على مشاريع تخص البنى التحتية بدون فائدة، فما نفع الـ٤٠ مليار التي طلبها رئيس الوزراء".

فيما أكد النائب عن دولة القانون عباس البياتي إن "زيارة رئيس الوزراء لروسيا مخطط لها بشكل جيد ومدروسة، وتعتبر من الناحية البروتوكولية مهمة جداً، حيث أن الرئيس الروسي هو من قدم دعوة لرئيس الوزراء، وهذا دليل على أهمية الضيف وأهمية المواضيع التي ستطرح هناك، وإن العنوان الاكبر لهذه الزيارة هو اقتصادي استثماري نفطي تجاري خدمي، بالإضافة لبعض العقود والبروتوكولات العسكرية، لكن المواضيع العسكرية ستكون محصورة في مجالات محدودة، والزيارة غير قائمة على أساس رد فعل بل هي ستقام على أساس الباب المفتوح الذي اعتمدته الدبلوماسية لدى حكومتنا في الانفتاح على جميع دول العالم في إطار المصالح المشتركة".

وأضاف البياتي في تصريح لـ"المدى" أن "تسليح المحافظات حسب الدستور يجب أن يكون اتحادياً ولا يحق لا لإقليم ولا لأية محافظة ان تتعاقد على شراء مسدس، لأن الدول تتعامل مع المستخدم النهائي، والمستخدم عندنا هو القائد العام للقوات المسلحة ولابد ان يكون هناك توقيع لذلك المستخدم وهو الشخص التنفيذي الأول قانونياً ودستورياً وعليه فلا يمكن للإقليم أن يعقد أي صفقة تسليح خارج إطار السلطة الاتحادية".

أكدوا غياب العفو العام عن جلسة غد

القوانين المهمة لن تمرّر في البرلمان قبل اللقاء الوطني

□ بغداد / إياد التميمي

أفاد مقرر مجلس النواب النائب محمد الخالدي بعدم وجود التوافقات الضرورية لتمرير القوانين المهمة في المجلس كالبنى التحتية المثير للجدل والعفو العام الذي ترفضه الحكومة، بالإضافة إلى قانون المحكمة الاتحادية.

وربط الخالدي القوانين المهمة باللقاء الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، على اعتبار ان نوعية هذه القوانين تحتاج الى اتفاق سياسي قبل ان تدرج على جدول الاعمال.

ومن جهته كشف عضو ائتلاف دولة القانون النائب عباس البياتي عن "ان جدولة أعمال جلسة يوم غد الثلاثاء سيغيب عنها قانون العفو العام، وسيُناقش قانون البنى التحتية بعد ان تم التوافق عليه من داخل التحالف الوطني، بانتظار بقية الكتل كالقائمة العراقية".

وبيّن البياتي في تصريح خص به "المدى" يوم أمس أن "التحالف الكردستاني اقتنع بقانون البنى التحتية خصوصا بعد أن تمت مناقشة مخصصات الإقليم في هذا القانون".

وأضاف أن "قانون البنى التحتية فيه نوعان من المشاريع، ولا علاقة للإقليم بهذه المشاريع كونها إستراتيجية، وتهتم ببناء الموانئ، والخطوط العابرة بين المحافظات، موضحا ان الجزء الثاني هو الذي يتعلق بالإقليم والمحافظات ومن حق أربيل أن تطالب بحصتها بتنفيذ وتطوير بنيتها التحتية التي بحاجة الى ترتيب".

وأشار البياتي الى أن "القوانين والمشاريع التي تتعلق بالمحافظات والإقليم سيخصص لها نسبة تتشابه مع نسبة توزيع الميزانية".

وأكد البياتي أن "المعترضين في جلسة يوم غد سوف يقتصر اعتراضهم على الجوانب السياسية لا الفنية".

وعن قانون العفو العام بين البياتي "أن القانون سحب من الكتلة التي تبنّت القانون كونها اكتشفت أن بعض فقراته تتعارض مع توجهات الحكومة وأمن الدولة ولن يكن موجودا في جلسة غد".

وعن اللقاء الوطني استبعد البياتي أن يعقد اللقاء بوجود شروط مسبقة مبينا أن زعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي ابلغنا من خلال وسائل الإعلام والرسائل بأنه لم يحضر إلى أي اجتماع، وبالتالي فأن غياب طرف عن طاولة الحوار بحجم علاوي قد يكون من الصعب حل الملفات التي سيتم طرحها.

وختم البياتي حديثه عن ورقة الإصلاح حيث قال إن النقاط الـ٧٠ التي كانت تتضمنها الورقة قد تقلصت إلى ٣٠، على أن يتم حسم الملفات التي تساهم في بناء الشراكة الوطنية وبناء دولة المؤسسات. مرجحا حسم الوزارات الأمنية بعد اللقاء الوطني.

وبيّن مقرر مجلس النواب النائب محمد الخالدي في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب أن قانون المحكمة الاتحادية من أهم القوانين التي ممكن أن تساهم في حل طلاسم القوانين الأخرى.

وطالب الخالدي رئيس الجمهورية جلال طالباني بأن يجعل الملفات العالقة في سلة واحدة من خلال اللقاء الذي يعتزم عقدة مع الفرقاء.

وعن لقاءات طالباني الأخيرة قال الخالدي إنها جيدة لكن يجب ان يأخذ رئيس الجمهورية ضمانات من القوى التي تريد ان تجلس على طاولة الحوار، كون الجميع يريد الجلوس الى طاولة الحوار، لكن بدون سقوف زمنية او محاور للقاء.

وكان رئيس الجمهورية قد أجرى خلال الأيام الماضية جملة من اللقاءات الثنائية كلقائه رئيس الحكومة نوري المالكي، ورئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، وزعيم العراقية إياد علاوي، وشخصيات أخرى. وآخرها لقاؤه رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي حيث دعا خلال اللقاء، إلى ضرورة وضع خارطة طريق عملية والدخول في حوارات صريحة لإيجاد حلول للمسائل الخلافية بين الكتل السياسية، فيما شدد على ضرورة حماية الدستور واستقلالية القضاء.

وقال طالباني في بيان له، وتلقت "المدى"، نسخة منه، على هامش استقباله النجيفي، "إن من المهم وضع خارطة طريق عملية، من أجل ترجمة الأقوال إلى الأفعال والدخول في حوارات صريحة وأخوية من شأنها أن تجد حلولا مقبولة للمسائل الخلافية".

واضاف البيان أن "طالباني والنجيفي أكدا ضرورة تركيز الاهتمام على حماية الدستور واستقلالية القضاء واحترام حقوق الإنسان وحقوق المعتقلين والموقوفين، لبناء وتقوية دعائم دولة حضارية تكون هي الحاضنة لتطلعات أبناء الشعب من دون اي تمييز وإقصاء".

واشار البيان الى أن "اللقاء بحث أيضا مجمل الأوضاع الحالية والتحديات التي تعيق الارتقاء بالعملية السياسية، فضلا عن الخطوات اللازمة للخروج من الأزمة السياسية في البلاد".

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد دعا، الخميس، (٤ تشرين الأول ٢٠١٢)، الأطراف السياسية إلى إبداء نوع من المرونة للحفاظ على المكتسبات الوطنية وتطوير مؤسسات الدولة، فيما أكد رئيس الحكومة نوري المالكي دعمه لمساعي طالباني لحل المشاكل التي تعترض العملية السياسية.

ويشهد العراق أزمة سياسية منذ شهر نيسان الماضي، تمثلت بمطالبات سحب الثقة عن حكومة الرئيس نوري المالكي من قبل التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدري الذي تراجع فيما بعد، لكن هذه الأزمة بدأت بالحل بعد أن أعلن التحالف الوطني عن تشكيل لجنة الإصلاح قدمت ورقة تتضمن ٧٠ مادة أبرزها حسم ولاية الرئاسات الثلاث والوزارات الأمنية والتوازن في القوات المسلحة والهيئات المستقلة وأجهزة الدولة المختلفة.

مجلس النواب.. (أرشيف)

سفير فلسطين يطالب بحسم ملفات مواطنيه المعتقلين

□ بغداد / غسان عادل

أعلن السفير الفلسطيني في بغداد دليل القسوس عن أن وزارتي العدل والخارجية وافقتا من حيث المبدأ على طلبه معرفة مصير المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في السجون التابعة للحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

وقال القسوس في تصريح لـ"المدى" أمس "إنني بانتظار الخطوات الأخرى لكي انطلق نحو سجن الكاظمية وغيره للقاء المعتقلين الفلسطينيين ، موضحا أن هؤلاء قد اعتقل بعضهم في العام ٢٠٠٦، وبعضهم من سكنة الحي السكني المخصص للفلسطينيين في حي البلديات، "وأنا على معرفة شخصية بهم وهم أبرياء". مبينا أن الفلسطيني احمد عمر عبد القادر صدر بحقه حكم بالإعدام: "لست بصدد إطلاق سراح المعتقلين، ولكن أطالب بتقديمهم للمحاكم العراقية، ولا اشك بنزاهة القضاء العراقي".

ولم تعلن وزارة العدل أية معلومات عن عدد المعتقلين الفلسطينيين وصدور حكم إعدام بحق احدهم، فيما أشارت لجنة حقوق الإنسان النيابية إلى وجود عشرات المعتقلين من الفلسطينيين.

وفي شأن آخر، اكد وزير الخارجية لبيد عباوي أن مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير قرر التحرك على إلغاء اتفاقية ابرمها النظام السابق مع تركيا تسمح لها بالدخول للاراضي العراقية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني .

وطبقا للاتفاقية فان القوات التركية تمتلك حق التغلغل في الأراضي العراقية داخل إقليم كردستان لمسافة ١٠ كيلومترات.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون